الدبلوماسية الاقتصادية الصينية: "أساليب التغلغل الناعم "

د/ نسيمة طويل
جامعة بسكرة

الملخص :

تعتبر الدبلوماسية الاقتصادية من أهم وسائل السياسة الخارجية وأكثرها انتشارا في العشريتين الأوليتين من القرن الحادي والعشرين ، حيث تعبر عن وسائل تنفيذ أهداف السياسة الخارجية للدولة لكن بوسائل ناعمة ، وقد أثبتت في كل حالات استخدامها نجاعة وفاعلية كبيرة . وتعتبر الصين من أهم الدول التي تتبنى هذه المقاربة الهادئة لتنفيذ أهدافها الخارجية والتغلغل في مناطق النفوذ و يتوضح ذلك في حالتي إفريقيا والشرق الأوسط .

Résumé :

La diplomatie économique est considéré comme le moyen le plus important de la politique étrangère et la plus répondue dans le troisième millénaire ;elle exprime les moyens de mise en œuvre des objectifs de la politique étrangère de l’état avec des moyens souples ,elle a prouvé dans tout les cas une très grande efficacité .la chine est considéré comme l’un des pays qui adoptent cette approche calme pour la mise en œuvre de ces objectifs externes et pénétrer dans les sphères d’influence ,ce qui est paru dans le cas de l’Afrique et le Moyen-Orient .

مقدمة :

يعتبر الامتداد الإقليمي الواسع للصين، أحد أهم عوامل النشاط المطرد الذي تعرفه دبلوماسيتها، لأن حجم الحدود الواسع جعل مشاغلها و مشاكلها الحدودية تحتاج إلى معالجة مستمرة، وتبني دبلوماسية فعالة تمكنها من تسيير علاقاتها الإقليمية بما يسمح بتوفير الأمن والاستقرار، اللذان يعتبران أحد أهم ركائز نجاح أداء النظام السياسي والاقتصادي.

إضافة إلى ذلك، تزايد ومنافسة حجم اقتصادها المطرد جعل طموحاتها تتحدى مجالها الإقليمي، إلى لعب دورا أكثر بروزا على الساحة الدولية، معتمدة في ذلك على دبلوماسية هادئة بآليات ووسائل اقتصادية تميزت بالنشاط والفعالية في أغلب الحالات التي استخدمت فيها.

على ضوء ما سبق، يعتبر البحث في الدبلوماسية الاقتصادية وأدواتها وتطبيقاتها من طرف جمهورية الصين الشعبية أمرا بحثيا مغريا ، ويزيح الكثير من الغموض على التغلغل الناجح لهذا العملاق الاقتصادي في العديد من مناطق النفوذ التقليدية لدول أخرى – الولايات المتحدة على رأسها – والتي كانت تعتبر سابقا مناطق محرمة على غير المهيمنين عليها لفترات زمنية طويلة .

لذلك ستطرح هذه الدراسة الإشكالية البحثية التالية : ما هي أساليب القوة الناعمة التي توظفها الصين وتمكنها من بسط نفوذها في العديد من المناطق الإستراتيجية وفق أدوات الدبلوماسية الاقتصادية ؟

وستعالج هذه الإشكالية وفق العناصر التالية :

- الدبلوماسية الاقتصادية: " المفهوم ، التطور و الأدوات " .
- الدبلوماسية الصينية : " الأولوية للدبلوماسية الاقتصادية" .
- الدبلوماسية الاقتصادية الصينية وآليات تطبيقها في إفريقيا.
- الدبلوماسية الاقتصادية الصينية في الشرق الأوسط.
- البديل الصيني القائم على التغلغل الناعم.

I–الدبلوماسية الاقتصادية: " المفهوم ، التطور و الأدوات ".

الدبلوماسية الاقتصادية هي وسيلة لتسيير علاقات الدولة الخارجية ذات طبيعة اقتصادية، أي الوسيلة اقتصادية لكن الأهداف المتوخاة قد تتحدد طبائعها من اقتصادية إلى سياسية ، كما يمكن تعريفها " أيضا أنها عملية تعاون على دول الخارج لتعظيم المنافع في كل المجالات الاقتصادية مثل التجارة و الاستثمار " [1].

ويقصد بها " تلك النشاطات الدبلوماسية التي تستخدم العامل الاقتصادي في التعامل السياسي ". وذلك بعد أن تبين للدول المتقدمة مدى قوة تأثير هذا العامل في التحركات السياسية على المسرح الدولي. و قد برزت هذه الدبلوماسية في أعقاب الحرب العالمية الثانية و إنشاء عدد من المنظمات

الدولية التي تشكل إطارا للنظام المالي الدولي و للنشاطات التجارية للدول الحديثة, ومن أهمها صندوق النقد الدولي.

رغم أهمية التعريف السابق الذي يركز على الطابع الاقتصادي الذي يدعم التعاون والتنمية الاقتصادية إلا أنه لا يواكب الاستخدامات الحديثة للدبلوماسية الاقتصادية.

و تلجأ الدبلوماسية الاقتصادية إلى استخدام أداة واحدة أو أكثر من الأدوات التالية :

– تطبيق السياسات والتدابير الاقتصادية التي تشجع على التبادل التجاري في قطاعات استيراد وتصدير السلع والخدمات كالأخذ بنظام الحصص, أو تقديم إعانات للمصدرين أو التسيير غير الاقتصادي لإنتاج القطاع العام في الدولة أو تقييد المنتجين بالالتزام بمواصفات فنية معينة في الإنتاج وغير ذلك.

– تغيير شروط التحكم في انتقال رأس المال أو حركة التجارة إلى الخارج سواء للتقيد أو الإطلاق فيتغير هيكل العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة وقد تكون التغيرات شاملة لكل القطاعات التعامل الاقتصادي وقد تقتصر على بعضها فقط .

فالدبلوماسية الاقتصادية هي أحد أساليب الدبلوماسية الحديثة ترتكز حول الدفاع عن المصالح التجارية و الاقتصادية و استكشاف الوضع الاقتصادي للدول الأخرى خاصة الاقتصاديات الناشئة ، التي تستقطب استثمارات أكبر ورؤوس أموال أكثر.

ويتعدد الفاعلون الأساسيون عند الحديث عن الفاعل والممارس لأساليب الدبلوماسية الاقتصادية ، فقد تكون الدولة ممثلة في حكوماتها هي أحد اللاعبين الأساسيين لاستقطاب دول أخرى والتأثير والولوج إلى اقتصادياتها، أو قد تكون منظمة دولية غير حكومية.

كما قد ينحصر مستوى اللاعب الدبلوماسي ليصبح شركة أو حتى صاحب رأسمال أو رجل أعمال، حيث تلعب الشركات المتعددة الجنسية دورا هاما في ترسيخ مبادئ الدبلوماسية الاقتصادية، التي تبني على وسائل ذات طابع اقتصادي، لتحقيق هدف اقتصادي ذو أبعاد سياسية.

والدبلوماسية الاقتصادية كغيرها من أنواع الدبلوماسية الأخرى لها وسائل للتحرك وتحقيق الأهداف أهمها [2] :

1/ استخدام التأثيرات السياسية والعلاقات الدولية للترويج أو التأثير على التجارة والاستثمار لتطوير فعالية السوق.

2/ إعداد السياسات الهيكلية واتفاقيات التجارة واستخدام العلاقات لرفع مستوى المنافع الاقتصادية المتبادلة.

3/ المنظمات الدولية: ودعم المناخ السياسي السليم الذي يخدم التحرك الاقتصادي.

تعتبر الدبلوماسية الاقتصادية أسلوبا حديثا في إدارة العلاقات الدولية، حيث تبرز

كدبلوماسية صاعدة تتلاءم مع التغيرات التي حدثت في النظام الدولي والتطور الذي حدث على ميكانيزمات إدارته وما صاحب ذلك من عولمة شملت كل جوانبه خاصة الاقتصادية منها.

حيث تبرز مظاهر العولمة الاقتصادية من انفتاح للأسواق وتزايد الاعتماد المتبادل والتطور المذهل والمطرد على مستوى التجارة الدولية أحد أهم مظاهر التميز في النظام الدولي الحالي، وابتعادا واضحا عن المفاهيم التقليدية التي كانت تسيره، فقوة الدولة أصبحت تقاس بمدى أدائها الاقتصادي، ومكامن القوة فيه، وانتصرت الفرضية الثانية من جدلية السياسي/ اقتصادي حيث أصبح واضحا أن الاقتصاد هو الذي يوجه السياسة ويفتح آفاقها ويوطد ويوجه علاقاتها.

نشأت الدبلوماسية الاقتصادية في منتصف القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية – سميت آنذاك دبلوماسية الدولار– حيث اعتمدت عليها الولايات المتحدة في حركة استقطابها للعديد من الدول في مختلف أنحاء العالم لتحقيق مناطق نفوذ أوسع في مجابهة المد الشيوعي المتزايد آنذاك ، وكان الأسلوب الغالب على الممارسة الأمريكية لهذه الدبلوماسية هو تمويل رجال الأعمال الأمريكيين في الخارج لتسيير أعمالهم الاقتصادية، أي استخدام الأدوات الاقتصادية للدولة لتحقيق مصالحها القومية.

كما تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية المركز الرئيسي لأهم حدث في الدبلوماسية الاقتصادية – برتين وودز Bretten woods – والذي أنشئ فيه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإعادة الإعمار [(3)].

في العصر الحديث هناك العديد من الأمثلة عن دول تتبنى الدبلوماسية الاقتصادية، يأتي على رأسها البرازيل التي واكب النمو الكبير لاقتصادها إدخال الدبلوماسية الاقتصادية كأسلوب ريادي من أجل تحقيق موقع إقليمي ودولي متميز يواكب مكانتها الاقتصادية الجديدة، وتعتبر الدول النامية –كالعادة– المحور الرئيسي الذي تمارس البرازيل من خلاله أساليب الدبلوماسية الاقتصادية مثل إنشاء التجمعات الاقتصادية وسياسة المساعدات الاقتصادية –لخدمة مصالحها السياسية والاقتصادية–

كما تبرز فرنسا أيضا مثالا واضحا عن تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية في السنوات الأخيرة، حيث تبنت وزارتها للخارجية العديد من الإجراءات وحتى التعديلات في هيكلها لتواكب الممارسة المتطورة لأدوات الدبلوماسية الاقتصادية مثل استحداث وحدة تعنى بالقضايا الاقتصادية.

II–الدبلوماسية الصينية : " الأولوية للدبلوماسية الاقتصادية ".

عرفت الألفية الثالثة نقاشا حادا، بين أنصار الصين النامية، وأنصار الصين الدولة الكبرى، حيث يرى مؤيدي الرأي الأول أن الصين ما تزال دولة نامية وبالتالي أولويات سياستها الخارجية يجب أن تنحصر في الاهتمام بالتنمية، أما أنصار الرأي الثاني فيرون أن الصين تجاوزت

مرحلة كونها دولة نامية ، بل إن مؤشرات اقتصادها تعطيها مكانة دولية اقتصادية كبرى.

ولعل حقيقة هذا النقاش، يكمن في بدائل أولويات وتوجهات السياسة الخارجية الصينية ، إذ أن مكانة الدولة الكبرى تعطيها مسؤوليات وتبعات اتجاه المجتمع الدولي الإقليمي والعالمي .

هذا النقاش أيضا فتح ملف المبادئ الحديثة للدبلوماسية الصينية وهل ستلتقي الصين بأولويات مجتمعها المحلي أم أن هذه المبادئ يجب أن تمتد ليكون هدفها الأساسي هو تنشيط العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول ذات العمق الاستراتيجي الصيني.

في البداية تحدد هذا العمق بالدول المجاورة للصين، لكن سرعان ما توضح امتدادا له إلى دول أبعد إقليميا، فقد أصبح العمق الاستراتيجي الصيني يمتد إلى امتداد مصالحها الاقتصادية والتجارية.

التصرف كدولة كبرى على مستوى التعامل الخارجي، جعل الصين تتبنى مقاربة مختلفة تتلاءم في نفس الوقت مع طبيعة قوتها الاقتصادية ، هذه المقاربة تبنى على ثلاث مفاهيم مترابطة هي السلام و التنمية و التعاون (4).

وقد تطلب تبنى هذه المفاهيم الثلاث عدة عوامل أساسية أهمها:

1/ التعاون والتنمية أمر تقرره طبيعة الصين الاشتراكية فكما تبني السياسة الداخلية على مبادئ التعاون والمساواة في الملكية والحظوظ والفرص، تبنت الصين سياسة خارجية تؤمن بالتعاون من أجل تعزيز متطلبات التنمية والتعاون.

2/ السلام والوفاء والإيمان بحسن الجوار والتعاون كلها ركائز أساسية للثقافة الصينية التقليدية.

3/ في ظل تزايد مطرد للاعتماد المتبادل آمن صناع القرار في الصين أن النهج الاقتصادي في تسيير العلاقات الدولية أهم وأسهل في تحقيق المصالح والتوسع العمودي على المستوى الاقتصادي والتوسع الأفقي على المستوى الإيديولوجي والسياسي.

4/ الصين من أهم الدول التي تتبنى مفاهيم جديدة للنظام الدولي العادل الذي تكافئ فيه فرص التبادل والتعاون الاقتصادي ، والذي لن يتحقق إلا بإقامة نظام دولي جديد مبني على أسس دمقرطة العلاقات الدولية.

5/ تدعو الصين دائما سواء على مستوى توجهاتها الإقليمية أو الدولية إلى تبني إجراءات بناء الثقة المتبادلة لأنها أساس هام لتبادل المنافع والمساواة والتعاون بين الدول ولعل الحروب والصراعات الغير مجدية التي خاضتها الإنسانية لدليل واضح أن العصر الحالي سيكون عصر الثقة و التعاون و السلام. والمتتبع لمسار حركة الصين دبلوماسيا يمكن أن يحدد محورين أساسيين للنهج الدبلوماسي الاقتصادي هما:

المحور الأول: تعزيز التعاون والتبادل مع الدول النامية.

تعتبر الصين من أهم مؤيدي التعاون جنوب – جنوب، وتبحث عن إمكانية تفعيل التعاون

الاقتصادي مع الدول النامية على أساس تبادل المنفعة، وتستمر الصين في تقديم المساعدات للدول النامية في شكل معونات اقتصادية تفضيلية، أو في شكل ديون مباشرة. كما أنشئت الصين منتديات لتنظيم وتقنين العمل الاقتصادي المشترك مثل منتدى التعاون الصيني العربي ومنتدى التعاون الصيني الإفريقي(5).

المحور الثاني: استمرارية العلاقات المستقرة مع الدول الكبرى.

ويعتبر أمرا حاسما في توجهات الدبلوماسية الصينية القائمة على التحرك الاقتصادي،

حيث تعتمد الصين على حل مجمل خلافاتها الإيديولوجية والحدودية بصورة سلمية وفعالة استنادا إلى توسيع قاعدة المصالح المشتركة في الجانب الاقتصادي.

حيث تظهر العلاقات الصينية الأمريكية حالة من الاستقرار والتطور المستمر، ولعل أهم خلفية تدعم هذا الاستقرار وهذا التطور هو حجم التشابك الكبير في المصالح الاقتصادية الأساسية للجانبين ، درجة هذا التشابك هي التي دائما تحل خلافات طارئة تعكر صفو العلاقات بين البلدين مثل : الخلافات حول قضايا حقوق الإنسان، والقضية التايوانية.

كما تبرز علاقات الصين مع روسيا عمقا واضحا في حجم التعاون الاقتصادي وضرورة استمراره ، وذلك لحجم المنفعة المتبادلة التي ستعود على التنسيق والتعاون المستمر بين دولتين ينتميان لنفس المنطقة الإقليمية وما لهما من أثر بارز على استقرارها وأمنها الإقليمي.

وتعطي العلاقات اليابانية برهانا واضحا على أولوية العلاقات الاقتصادية في الحسابات الدبلوماسية الصينية، حيث تستمر العلاقات بين الدولتين في جانبها الاقتصادي، لتحجب العديد من نقاط الخلاف في الرؤى السياسية والأمنية لإدارة المنطقة الإقليمية التي ينتمي إليها الطرفان – منطقة شمال شرق آسيا– . كما تخفي كذلك خلافات حدودية مستمرة من عقود خاصة حول ملكية جزر في بحر الصين الجنوبي.

*** أهداف الصين من تبني الدبلوماسية الاقتصادية كنهج لتسيير علاقاتها الخارجية:**

تعرف الدبلوماسية الاقتصادية أولوية كبيرة ضمن محاور التحرك الدبلوماسي الصيني الشامل، ويبدو واضحا أن السبب الرئيسي الذي يقف وراء ذلك هو تعزيز النمو المطرد الذي تعرفه الصين في اقتصادها لأن التحرك على المستوى الاقتصادي سيضمن للصين تحقيق هدفين أساسيين:

1/ أمن الطاقة، وذلك بتركيز علاقاتها مع الدول النفطية والتي تملك مواد خام، تأتي إيران والدول العربية والعديد من الدول الإفريقية كنماذج لتحقيق هذا الهدف.

2/ يحتاج الاقتصاد الضخم الذي تمتلكه الصين إلى حجم مواز للسوق الذي تستوعب منتجاته، وتجد الصين في العديد من الدول النامية هدفا لتحقيق هذا المطلب.

وتعتمد الصين لتحقيق ذلك بوسيلة " الدعم رفيع المستوى "، وذلك بتسليط الضوء على التجارة

والاستثمار والبنية التحتية والتمويل.

ومن أمثلة هذه السلوكيات الاقتصادية التي أعطت دفعا قويا لعلاقات الصين الخارجية، الإعفاءات بالجملة للديون الخارجية للعديد من الدول النامية قدرت سنة 20014 – كرقم ذروة – 10,5 مليار يوان صيني، كما أعلنت الصين في نفس السنة وأثناء القمة السادسة لمجموعة العشرين في فرنسا عن عزمها على تطبيق التعريفة الجمركية الصفرية لـ 97% من صادرات الدول الأقل نموا[(6)].

تستفيد الصين من التركيز على الدبلوماسية الاقتصادية من خلال استفادت العديد من الشركات الصينية من مليارات الدولارات كمداخيل عن استثمارات خارجية، كما استفادت الصين من جذب الاستثمارات الأجنبية ونقل ونشر التكنولوجيا.

كما حققت الصين بسياسة الانفتاح على العالم اقتصاديا، نموا اقتصاديا متواصلا، حيث يعتبر الاقتصاد الصيني أسرع اقتصاد نامي في العالم، مما يوجد فرص عمالة ضخمة، تستوعب ملايين الأيدي العاملة المتاحة في الصين، كما يوفر احتياطي ضخم من الرأسمال الذي يكون مصدرا هاما لتمويل مشروعات الصين التحتية في العديد من الدول النامية.

III–الدبلوماسية الاقتصادية الصينية وآليات تطبيقها في إفريقيا:

أ–تاريخ العلاقات الصينية الإفريقية:

يمتد تاريخ العلاقات الصينية الإفريقية إلى ستون سنة سابقة ويعتبر نموذج العلاقات التي تربط الصين بإفريقيا نموذجا فريدا من نوعه ، فلم تكن أي دولة كبرى من قبل تعامل إفريقيا بأكثر من كونها مورد ضخم وكبير للموارد الأولية – الطاقوية خاصة – . تتحكم في حالة الصين عوامل كثيرة أخرى في نمو العلاقات مع إفريقيا وتوجهها، ويمكن حصر العديد من العوامل الإيديولوجية والسياسية والاقتصادية.

في ستينات القرن الماضي كانت الدول الإفريقية أساس صراع وتنافس بين الصين وتايوان حول من له الحق في تمثيل الصين في المحافل الدولية والمؤتمرات العالمية : (الصين الشعبية أم الصين الوطنية).

ثم برزت أهمية دول إفريقيا بالنسبة إلى الصين بعد بداية النهوض الاقتصادي حيث أصبحت هذه القارة ممولا أساسيا لعجلة الاقتصاد الصين بالموارد الطاقوية و الأولية.

بالإضافة إلى ذلك كان أمام الدبلوماسية الصينية رهان هام جدا، هو أن تطرح أمام الإفريقيون " معالم البديل الصيني "، الذي يسمح لهم بكسر قيد التنافس الأمريكي السوفيتي على استقطاب الدول الإفريقية.

كما كانت الدول الإفريقية تمثل بالنسبة للصين، الملاذ الأمثل لفك العزلة الدولية التي فرضت

عليها من طرف كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، باعتبارها العدو المشترك للخصمين التقليديين، فقد كانت الصين تسعى قدر المستطاع إلى جذب الدعم الإفريقي والاعتراف، وهذا ما حققته الدبلوماسية الناشطة في إفريقيا، حيث تقلص عدد الدول الإفريقية التي تعترف بالصين الوطنية الممثل الوحيد للصين من 22 دولة سنة 1971 إلى أربع دول فقط سنة 1990(7).

ب- <u>أدوات الدبلوماسية الاقتصادية الصينية في إفريقيا:</u>

عملت الصين دبلوماسيا على توحيد علاقاتها مع إفريقيا باستخدام وسائل وأدوات مختلفة يمكن توضيحها كما يلي:

1 - الزيارات الرسمية رفيعة المستوى :

حيث أن زيارات الوفود الرسمية إلى إفريقيا تضاهي أي زيارات يقوم بها الجانب الصيني لغيرها من الدول، حيث زار الرئيس الصيني "هو جنتاو" 4 مرات دولا إفريقية سنة 2009، بالإضافة إلى حرص الدبلوماسية الصينية على تعزيز الروابط غير الرسمية بتبادل زيارات المثقفين والطلاب والصحفيين والأطباء وحتى الممثلين.

2- الوسائل الاقتصادية:

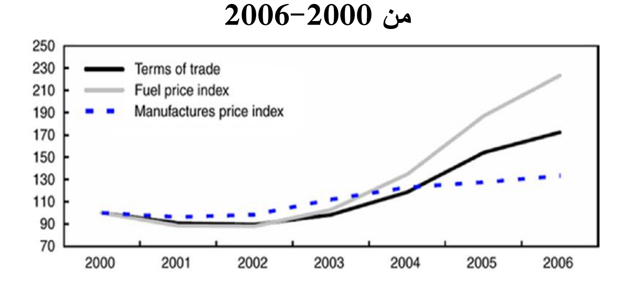
تعتبر الوسائل الاقتصادية أكثر الوسائل فعالية في خلق علاقات متينة بين الصين ودولا إفريقية عديدة، وقد اختلفت طبيعية الوسائل الاقتصادية باختلاف الحقب الزمنية وطبيعة الفترة التي ميزت العلاقات بين الطرفين حيث:

- في بداية الستينات وحتى السبعينات استخدمت الصين المساعدات المالية لدعم توجهاتها الإيديولوجية وكسب الاعتراف (بلغت هذه المساعدات تقريبا 2,4 مليار دولار).

وقد تطورت هذه العلاقات لتشمل الجانب التجاري حيث سجلت حقب الثمانينات والتسعينات ارتفاعا مطردا عرف أرقاما قياسية في بداية الألفية الثالثة ، والمنحنى البياني الأتي يوضح ذلك :

منحنى بياني يوضح تزايد حجم التخارة الخارجية الصينية نحو دول إفريقيا

من 2000-2006



Source - Wang, J-Y. and Bio-Tchane, A. (2008) Africa's burgeoning ties with China: Maximizing the benefits of China's increasing economic engagement with Africa. Finance and Developmen

–مع بداية تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح، في الصين بدأت الوسائل الصينية لجذب إفريقيا تختلف، فقد أصبحت تمثل أسواقها أنسب مكان لتسويق البضائع والسلع الصينية، بالإضافة إلى البيئة الاستثمارية الفصلية كما مثلت دول إفريقيا ملاذا آمنا لمصادر الطاقة للاقتصاد الصيني ويمثل الجدول التالي أهم الوسائل الاقتصادية التي أنتجتها الصين إبتداءا من 2007 لتوطيد علاقاتها مع إفريقيا .

جدول يمثل أهم الوسائل الاقتصادية الصينية في إفريقيا:

السنة	الوسيلـــــة
2007	–تأسيس الصندوق الصيني الإفريقي برأسمال 5 مليارات دولار.
2008	– ارتفاع الرصيد التجاري إلى 100 مليار دولار أي 5% من حجم تجارة الصين مع العالم.
2009	– بلوغ حجم الاستثمارات الصينية في إفريقيا مبلغ ضخم قدر بـ 2 تزليون دولار.

3 – التواصل الثقافي:

وظفت الدبلوماسية الصينية، العامل الثقافي القائم على تعميق العلاقات مع دول إفريقيا، وذلك بتأمين العديد من المنح التعليمية والتبادل الثقافي كما شملت عملية توطيد العلاقات جوانب أخرى كالصحة والعلوم

وقد توضحت حجم الروابط التي أصبحت تجمع بين الصين وإفريقيا أثناء الاحتفال بمرور 60 سنة على العلاقات الصينية –الإفريقية والذي حضره 48 ممثلا عن الدول الإفريقية[8].

IV–الدبلوماسية الاقتصادية الصينية في الشرق الأوسط:

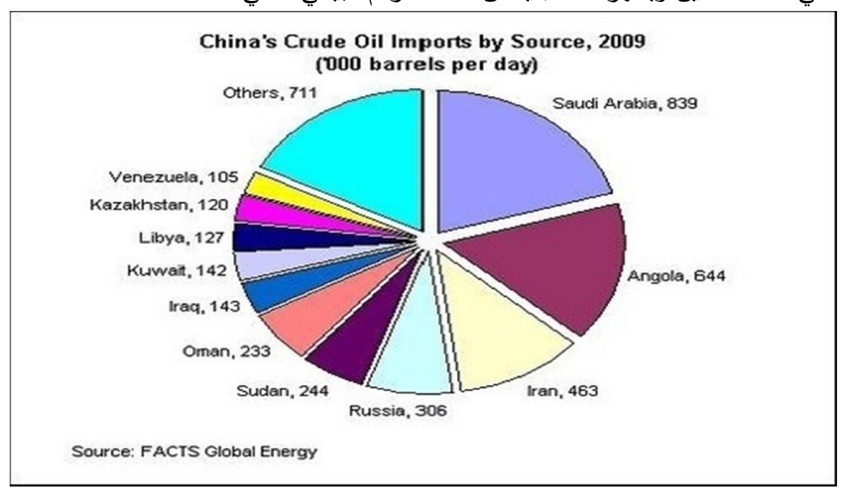
تتبنى الدبلوماسية الصينية الشاملة مبدأ الحياد تجاه أزمات الشرق الأوسط ويعود ذلك لافتقارها خبرة التعامل مع هذه المنطقة الحافلة بالتناقضات الطائفية والنزاعات السياسية، بالإضافة إلى كونها منطقة إقليمية تزدحم بعدد المتنافسين الدوليين على الاستحواذ على خيراتها.

ويبرز هذا الموقف المحياد خاصة في تعاملها مع القضية الفلسطينية حيث تلتزم دائما بدعمها أن تعمل الدولتين على التزام حل وفق حدود 1967.

لكن عند الحديث عن الاقتصاد نجد الموقف الصيني اتجاه منطقة الشرق الأوسط يبتعد كليا عن الحياد، حيث ترتبط بمصالح إقتصادية متبادلة مع دول المنطقة، حيث تضاعف حجم التبادل التجاري بين الصين ودول الشرق الأوسط عشر مرات خلال عقد من الزمان إذ انتقل من 20 مليار دولار سنة 2003 إلى 200 مليار دولار سنة 2015، ويتوقع الاقتصاديون أن يصل هذا الرقم إلى 1500 دولار[9] وتحافظ الصين وتؤكد كل مرة هذا المبدأ المزدوج في التعامل مع الشرق الأوسط،

خاصة في امتناعها عن تقديم أي مساهمة عسكرية في جهود الجماعة الدولية في حربها ضد داعش، رغم أنها لم تبد أي معارضة لهذا التوجه.

القراءة في هذا الامتناع الصيني تؤكد اختصار المطامع الصينية في هذه المنطقة على الجانب الاقتصادي الذي يكون له الأولوية في تعاملاتها مع الالتزام بمبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الداخلية. وتتأكد الأهمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط بالنسبة للصين من خلال إعتبارها المورد الأساسي للنفط للصين ويظهر ذلك جليا من خلال الرسم البياني التالي :



Source: John Burgess , If World War 3 started today in the Middle East, which side would China take?

In : https://www.quora.com/If-World-War-3-started-today-in-the-Middle-East-which-side-would-China-takein in 18-1-2017 at 17.30

V-البديل الصيني القائم على التغيير الناعم:

آليات التغلغل هي الوسائل والأدوات التي تستخدمها الوحدات الدولية في تفاعلاتها الديناميكية في النسق الدولي لتحقيق المكاسب والأرباح(10)، وتختلف آليات التغيير باختلاف الزمان والمكان مع ما يتلاءم مع الظروف لتحقيق الهدف.

وتبنى الصين آلية التغلغل الناعم على أدوات الدبلوماسية الاقتصادية التي استخدمتها في معظم علاقاتها الثنائية أو المتعددة، وفي تفاعلاتها مع هذه الدول سواء التعاونية أو حتى التنافسية.

وتعتمد الصين في تطبيق أساليب التغلغل الناعم على معطيات أساسية جعلت استخداماتها لمعطيات قوتها الناعمة أمرا ناجحا أهمها(11):

1/ الاستفادة من العامل التجاري حيث يتميز الإنتاج الصيني بالوفرة، والانخفاض في السعر، وهذا ما يناسب وضعية الدول النامية التي تسعى الصين إلى التغلغل فيها.

2/ كما استفادت الصين من العامل الجيو استراتيجي، حيث تركز أساليبها في المناطق التي تتميز بالمناطق الإستراتيجية الهامة.

3/ استفاد الصينيون أيضا من الموقف العدائي الذي يحمله كل شعوب الدول النامية نحو الولايات المتحدة بل نحو كل مظاهر الرأسمالية التي تسعى إلى نشرها.

هذه الأساليب الناعمة جعلت الحديث عن بديل صيني للعولمة الغربية واردا، حيث تظهر سرعة نمو الصين كإحدى أهم الدول على الساحة الدولية لكن بمقدمات وأسس ثقافية وحضارية مختلفة عن الطرح الغربي المهيمن والذي تروج له العولمة وتنشره في كل العالم.

وخاصة أنه عند الحديث عن القيم والأسس الثقافية والحضارية للصين سيكون الإشارة إلى قيم مختلفة تماما عن القيم الغربية ومناقضة لها، ولها امتداداتها العريقة من تطور الحضارة الصينية لملايين السنين.

ولا يطرح الحديث عن البديل الصيني للعولمة أثناء التركيز على علاقات الصين مع الدول النامية، لكن هذا البديل أصبح مطروحا حتى داخل الدول الغربية ويهدد ليس اقتصادها فقط ولكن حتى قيمها ومبادئها.

استطاعت الصين بالاعتماد على جهود دبلوماسيتها الاقتصادية أن تفك عزلة دولية كانت مفروضة عليها، وتخوفا مستمرا من شعوب العالم من الصين وقيمها وعدوانيتها –كما روج لذلك الغرب– وتعتمد الصين على وسيلة جديدة لتسلق هرم الهيمنة العالمية التي تحتلها الولايات المتحدة الأمريكية حاليا، تتمحور حول الاستخدام المرن لأدوات سياستها الخارجية المعتمدة في الأساس على الدبلوماسية الاقتصادية.

خاتمة

تبنت الصين إستراتيجية جديدة تقوم على تعظيم القوة الناعمة لتطوير الإنتاج والقوى المنتجة، والدعوة إلى حل سلمي للمشكلات الإقليمية والدولية في عصر العولمة ومن خلال زيادة الإنتاج وارتفاع نِسَب النمو السنوي ما بين 7–10% لسنوات طويلة متتالية، احتلت الصين المرتبة الثانية في الاقتصاد العالمي منذ عام 2011، ثم أشارت تقارير علمية إلى أنها باتت القوة الاقتصادية الأولى في مطلع 2014.

وتخوفت دول إقليمية كثيرة، خاصة اليابان وكوريا الجنوبية، من صعود الصين الاقتصادي والعسكري. فعملت القيادة الصينية على طمأنة دول الجوار والعالم كله، وأكّدت أنّ صعود الصين الاقتصادي لن يشكل تهديداً لأي دولة في العالم، كما أنّ قواها العسكرية المتنامية هي للدفاع عن

حدود الصين المعترف بها دولياً، وعن مصالح الشعب الصيني الأساسية، وبالتالي لن تستخدم إلا تحت راية الأمم المتحدة، ولضمان السلم العالمي.

وقدّمت النخب الدبلوماسية الصينية سياسة القوة الناعمة في زمن الانفتاح والإصلاح، على أنها تتناقض جذرياً مع استراتيجيات الدول الاستعمارية الأوروبية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. فقد استعمرت تلك الدول غالبية الشعوب، ومنها الصين والهند ودول عدة أخرى في جنوب وشرق آسيا، فخضعت شعوبها للاحتلال الغربي في القرن التاسع عشر، ثم للإمبريالية اليابانية في مرحلة ما بين الحربين العالميتين، واحتلت ألمانيا مساحات واسعة من أوروبا في مرحلة صعود النازية، وهيمن الاتحاد السوفيتي على غالبية دول القوقاز وأوروبا الشرقية. وفي المقابل، لم تستعمر الصين أي دولة في تاريخها الحديث والمعاصر.

كل الحقائق السابقة أعطت الصين دفعا قويا وتدعيما لمواقفها الدولية وسبيلا يسيرا لضمان التغلغل الناعم في العديد من المناطق ذات الإهتمام الإستراتيجي والأولوية ضمن أهداف سياستها الخارجية.

الهوامش:

(1)- لؤي يحيى الإرياني ، الدبلوماسية الاقتصادية ، في الموقع http://www.alestethmar.net/news.php?id=23649 ، يوم 22-12-2016 على الساعة 10 سا

(2)- المرجع السابق .

(3)- المرجع السابق .

(4)- ثان هاوجيون، "الصين توسع مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية"، في مجلة الشعب اليومية أونلاين، في الموقع: (www.arabic.people.com) يوم: 25 مارس 2016، الساعة 13,10 سا.

(5)- "الدبلوماسية الاقتصادية الصينية"، إذاعة الصين الوطنية ، في (www.Gi, 1801/2014/html)، يوم 15 ديسمبر 2015 الساعة 14,33 سا.

(7)- جورج تي يو، "الصين وإفريقيا"، مركز دراسات الصين وآسيا، من الموقع: (www.chino-asia-1c.org) على الساعة 20,30، يوم 10 ديسمبر 2016.

(8)- المرجع السابق.

(9)- "الصين والقوة الناعمة في الشرق الأوسط"، في (www.skynews arabia.com) يوم 09 نوفمبر 2016، على الساعة 10,05 سا.

(10)- مايكل كوكس، القوة الذكية بديل ثنائية "العملية والناعمة"، في مجلة آفاق المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، مارس، السنة الأولى 2010، ص 45.

(11)- المصطفى عبد الحافظ، القوة الناعمة للصين، في الحوار المتمدن، العدد 1392، 2005، ص 15.